تمتلكها الحكومات الإقليمية وفقا للقانون العراقي الحالي. وعلى هذا المنوال، أعلن الساسة البارزين في المحافظات السنية في صلاح الدين والأنبار، وكذلك في المحافظة المختلطة عرقيا ودينياً في محافظة ديالى، عن نواياهم في تحويل محافظاتهم إلى أقاليم ذات حكم شبه ذاتي. وأعرب رئيس الوزراء نوري المالكي عن قلقه العميق بشأن هذه التحركات، بحجة أن دولة العراق الوليدة لا تزال هشة للغاية لتحتمل عمليات انتقال السلطة الكبيرة جداً هذه. ويعد إقليم كردستان حاليا هو الإقليم الوحيد الذي يتمتع بحكم ذاتي في العراق.

مشروع الميزانية العراقية لعام ٢٠١٢

في هذا الربع، وافق مجلس الوزراء (COM) على مشروع ميزانية بقيمة ١٠٠,١ مليار دولار لعام ٢٠١٢، مع توقع عجزا قدره ١٤,٧ مليار دولار. وإذا ما وافق عليها مجلس النواب، فإن هذه الميزانية قد تزيد الانفاق بنحو ٢١٪ عن ميزانية عام ٢٠١١. ويفترض مشروع مجلس الوزراء العراقي للميزانية أن أسعار النفط ستبقى عند أو فوق ٨٥ دولارا للبرميل، وأن الصادرات ستبلغ في المتوسط ٢,٦٢٥ مليون برميل يوميا. ويتضمن مشروع الميزانية على ٦٨,٣ مليار دولار لنفقات التشغيل، مثل الرواتب، و٣١,٨ مليار دولار للإنفاق على رأس المال الجديد. وقد تزيد من ميزانيات عدة وزارات، بما في ذلك وزارات النقل والنفط والمالية. ومن المقرر خفض ميزانيات بعض الوزارات التي قد تشمل وزارات التخطيط والتعاون الإنمائي، والشؤون الخارجية، والاتصالات. وينظر مجلس النواب في مشروع ميزانية مجلس الوزراء العراقي، ولم يتم تحديد موعد للتصويت النهائي حتى الآن.

عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

نشر مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خمس مراجعات في هذا الربع، بما في ذلك استعراضه الرئيسي الرابع من حول رقابة الولايات المتحدة على عائدات النفط العراقي الموجودة في صندوق تنمية العراق (DFI). وخلص هذا التقرير إلى أن وزارة الدفاع (DoD) يمكن أن توثّق حوالي ١ مليار دولار فقط تقريبا من حوالي ٣ مليارات دولار هي أموال الصندوق التي قامت الحكومة العراقية بتوفيرها فيه لعقود إعادة الإعمار. كما قيّمت عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الأخرى ما يلي:

- **أموال صندوق تنمية العراق التي أعيدت إلى البنك المركزي العراقي (CBI).** في استجابة لطلب من رئيس الوزراء المالكي، كشف هذا الاستعراض عن أن ١٣,١ مليون دولار من أموال صندوق تنمية العراق التي أعيدت إلى الحكومة العراقية من قبل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في آذار/مارس ٢٠٠٩ تم نقلها بشكل صحيح من بنك الاحتياط الفدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي.
- **توصيات عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الجارية إلى وزارة الدفاع.** بناء على المعلومات المقدمة إليه من قبل وزارة الدفاع والبيانات الواردة في عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الأخرى، تمكّن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من إغلاق ٣٢ من ٣٧ من التوصيات المفتوحة سابقا وسوف يستمر في تعقب التوصيات ال ٥ المتبقية.
- **العقود التي أنهاها فيلق مهندسي الجيش الأمريكي (USACE).** من الممكن أن لا يتمكن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من تحديد ما إذا كان هناك إهدار لعدد ٢٢ عقد من ال ٥٥ عقد المنتهية بسبب إما فقد ملفات العقود أو عدم اكتمالها. ومن بين العقود ال ٣٣ المتبقية المنتهية، توصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى أن ١٠ منها أدت إلى إهدار ما يقرب من ٣,٨ مليون دولار و ٨ منها أدت إلى إهدار مبالغ غير محددة. لم يتوصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى وجود إلى إهدار في العقود ال ١٥ الأخرى المنتهية.
- **إجراءات وزارة الخارجية في توفير معلومات المشروع إلى الحكومة العراقية.** خلص تقرير هذه الرسالة إلى أن الحكومة العراقية لا تزال تتلقى جرد جزئي فقط لجميع مشاريع إعادة الإعمار المنجزة والمنتقلة لأن وزارة الخارجية تستخدم تعريفات موجزة لعرض مكونات مشروع إعادة الإعمار وتحصل على المعلومات الخاصة بها عن المشروع من قاعدة بيانات تحتوي على معلومات غير كاملة وغير دقيقة.

وحتى الآن، قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإصدار ٢٠٦ تقرير من تقارير التدقيق.

تحقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

منذ العام ٢٠٠٤، نتج عن العمل التحقيقي للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٧٠ اتهام، وأكثر من ٦١ إدانة وحوالي ١٧٥ مليون دولار من الغرامات والتعويضات والعقوبات المالية الأخرى. استسلم، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، نتيجة للتحقيقات التي قام بها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، الرئيس السابق والرئيس التنفيذي لشركة مجموعة لويس بيرغر، وهي الشركة التي كانت ولا تزال أحد الشركاء المنفذين لمشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ليواجه لائحة اتهام تضم ست اتهامات بقيامه بمخطط لإصدار فواتير بأكثر من القيمة الفعلية بمئات الملايين من الدولارات عمداً لحكومة الولايات المتحدة وذلك في عقود إعادة الإعمار الخارجية على مدى ما يقرب من ٢٠ عاماً. شملت إنجازات التحقيق الأخرى الهامة في هذا الربع ما يلي:

- الحكم على رائد سابق في الجيش الأمريكي لمدة ١٢ عاما في السجن و ٣ سنوات من الافراج المشروط لمشاركته في جريمة رشوة واسعة النطاق ومخططات لغسيل الأموال
- الحكم على رائد آخر سابق في الجيش الأمريكي بالسجن ٢ و ٣ سنوات من الافراج المشروط للتورط في معاملات نقدية ذات صلة بأنشطة غير قانونية
- الحكم على موظف سابق في فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي بالسجن ١ سنة و ٨ أشهر و ٣ سنوات من الافراج المشروط بتهمة التآمر لتلقي رشاوى من المتعاقدين العراقيين المشاركين في جهود إعادة الإعمار التي تمولها الولايات المتحدة
- الإقرار بالذنب من قبل أحد متعاقدي وزارة الخارجية للتآمر على سرقة معدات وزارة الخارجية، بما في ذلك شاحنة ومولد، وبيعها في السوق السوداء العراقية

ويواصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حتى تاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير العمل على ٩٠ من التحقيقات الجارية.

إعادة تكوين إدارة الولايات المتحدة لعمليات الطوارئ الخارجية

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قدّم النواب روس كارناهان (D-MO)، ودان بورتون (R-IN)، وجيرالد كونولي (D-VA)، ورينيه إلمرز (R-NC)، ووالتر جونز (R-NC)، وبيتر ويلش (D-VT)، قانون الرقابة على عمليات الطوارئ الخارجية وتعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات للعام ٢٠١١. ومن شأن هذا المشروع أن يقوم بإنشاء مكتب الولايات المتحدة المعني بعمليات الطوارئ (USOCO)، والذي يكون مسؤولاً عن عمليات التخطيط والتنفيذ لعمليات تحقيق الاستقرار وعمليات إعادة الإعمار الخارجية. وسيجمع مكتب الولايات المتحدة المعني بعمليات الطوارئ بين المكاتب القائمة التابعة لوزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الدفاع، والوكالات الفدرالية الأخرى المشاركة في عمليات تحقيق الاستقرار وعمليات إعادة الإعمار.

البشائر والاحتمالات

مع دخول العام ٢٠١٢، لا يزال التزام الولايات المتحدة نحو العراق التزاماً كبيراً ومكلفاً، وذلك لوجود ما يقرب من ١٤٠٠٠ فرداً (أغلبهم من المتعاقدين) تحت سلطة رئيس البعثة الدبلوماسية في بغداد. فبالإضافة إلى الأنشطة الدبلوماسية والتنموية التقليدية التي تقوم بها السفارة الأمريكية في بغداد، فإنها تشارك بقوة في دعم قوات الأمن العراقية (ISF)، ببرامج كبيرة مخصصة لبناء قدرات الشرطة والجيش.

ويعمل مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية التابع لوزارة الخارجية (DoS) من خلال برنامج تطوير الشرطة (PDP)، بالإشتراك مع وزارة الداخلية العراقية (MOI)، على مراقبة كبار مسئولي الشرطة. إلا أن برنامج تطوير الشرطة يواجه عدداً من التحديات والتي لا يعد أقلها هو عدم رغبة وزارة الداخلية، على ما يبدو، في تبني هذا البرنامج. وعلاوة على ذلك، فإن البيئة الأمنية المهددة، وخصوصا في بغداد، تجعل من الصعب على المستشارين التعامل مع محاوريهم في وزارة الداخلية.

ويدير مكتب التعاون الأمني العراقي (OSC-I) المنشأ حديثاً جهود الولايات المتحدة لتقديم المشورة وتجهيز القوات المسلحة العراقية بالمعدات، بما في ذلك برنامج المبيعات العسكرية الخارجية (FMS) والذي من خلاله اشترت الحكومة العراقية دبابات ابرامز M١ وطائرات إف ١٦، وزوارق الدوريات البحرية، وغيرها. ويحافظ مكتب التعاون الأمني العراقي على علاقات كبيرة في صفوف كبار المسئولين في وزارة الدفاع (MOD)، وإجراء اجتماعات منتظمة مع القادة الرئيسيين، ومساعدة وزارة الدفاع في القيام بمجموعة كبيرة من المشاريع التي تهدف إلى بناء قوات الأمن العراقية بصورة أكثر مهنية وأكثر فعالية.

الأمن

عبر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، آخر جنود الولايات المتحدة المشاركين في الحرب العراقية إلى الكويت، ليمثل بذلك مناسبة انتهاء المهمة العسكرية في العراق التي استمرت تقريبا لتسع سنوات. مثّل احتفال الأربعين الديني في منتصف كانون الثاني/يناير، الذي يحتفل به الملايين من الشيعة، أول اختبار كبير لقدرات قوات الأمن العراقية لتأمين الأحداث الكبيرة. وفي حين أن قوات الأمن العراقية نجحت الى حد كبير في ردع حوادث العنف في نقطة هامة من مناطق الاحتفالات في كربلاء، إلا أن سلسلة من الهجمات، التي يزعم أن من شنها من المتطرفين السنة لاستهداف المصلين من الشيعة قد قتلت الكثير من الحجاج في أماكن متفرقة في العراق. وفي إحدى الهجمات المشابهة، قتل أكثر من ٥٠ وأصيب ١٠٠ في ١٤ كانون الثاني/يناير، عندما انفجرت قنبلة بالقرب من تجمع للمصلين في البصرة. وقد ضربت هجمات كبيرة أخرى في هذا الربع منشآت إنفاذ القانون الرئيسية التابعة للحكومة العراقية، بما في ذلك:

- هجوم في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر على مكتب الوكالة الرئيسية لمكافحة الفساد العراقية، وهي هيئة النزاهة (COI)، مما أسفر عن مقتل ٣٢ موظف في هيئة النزاهة، لتعد بذلك أكبر ضربة حدثت من قبل مستهدفة وكالة من وكالات مكافحة الفساد العراقية
- أدى انفجار قنبلة في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر عند نقطة تفتيش أمنية خارج مقر وزارة الداخلية في بغداد إلى مقتل ما لا يقل عن ٦ وجرح أكثر من ٣٠
- اعتداء في ١٥ كانون الثاني/يناير على مجمع للشرطة في الرمادي، عاصمة محافظة الأنبار، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٤ وإصابة ١٢ على الأقل

عناصر قوات الأمن العراقية في الاحتفال الذي أقيم بمناسبة انتهاء مهمة القوات الأمريكية في العراق (كانون الأول/ديسمبر 2011. (صورة القوات الأمريكية في العراق ١

على الرغم من هذه الأحداث المميتة الأخيرة، فإن مجموع عدد المدنيين العراقيين الذين قتلوا في العام ٢٠١١-كان ٢٦٤٥، مما يمثل انخفاضا بحوالي ١٠٠٠ من مجموع القتلى الذين في العام ٢٠١٠.

المسائل ذات الصلة بالنظام الإداري

استمر الصراع على السلطة بين أكبر حزبين سياسيين في العراق، ائتلاف دولة القانون الذي يتبعه رئيس الوزراء وحزبم العراقية ذا الأغلبية السنية الذي يتبعه رئيس الوزراء الأسبق أياد علاوي، بعد ضمان بقاء رئيس الوزراء نوري المالكي في منصبه لمدة أربعة أعوام بعد عام من "اتفاق أربيل". في منتصف كانون الأول/ديسمبر، لجأ رئيس الوزراء إلى الهجوم السياسي، داعيا إلى تصويت مجلس النواب (CoR) على حجب الثقة من نائب رئيس الوزراء "صالح المطلك". وبعد ذلك بوقت قصير، صدرت مذكرة توقيف بحق نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، بتهمة زعم تورط حراسه الشخصيين في سلسلة من الاغتيالات. ولم يصوت مجلس النواب بعد على موقف المطلك، و لا يزال الهاشمي حراً في إقليم كردستان، بحجة أن قضيته يجب أن تعقد جلساتها في مكان آخر غير بغداد.

شهد هذا الربع زيادة في حدة التوتر بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان للسيطرة على موارد النفط والغاز. وفي منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت شركة إكسون موبيل، التي لها مصالح كبيرة في حقول النفط في جنوب العراق، أنها وقعت اتفاقات تقاسم الإنتاج مع حكومة إقليم كردستان لتطوير ستة مواقع استكشافية للنفط في إقليم كردستان. ومثّل تحرك شركة إكسون موبيل تحدياً لسياسة الحكومة العراقية التي تمنع شركات النفط الدولية من الدخول في إتفاقيات مع حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية على حد سواء. وردا على ذلك أخذت وزارة النفط خطواتها في استبعاد شركة إكسون موبيل من دورة التراخيص الرابعة المقبلة؛ ولكن وبعد أكثر من شهرين من إعلان شركة إكسون موبيل، لم يتضح بعد كيف يمكن أن تتأثر مصالح الشركة الأخرى في العراق. وتشير التقارير الأخيرة إلى أن هذا الخلاف قد يكون قد أعاد تنشيط الجهود داخل مجلس النواب للعمل على تمرير مجموعة قوانين الإصلاحات في قطاع الهيدروكربون المتوقفة منذ فترة طويلة، وهي خطوة من شأنها تحقيق قدر أكبر من الوضوح القانوني والتنظيمي للقطاع نفط العراق وقطاع الغاز الهامين.

ويؤكد الوضع المعقد لشركة إكسون موبيل على القوة الكبيرة التي